

Distr.: General
9 February 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ٢٧ من جدول الأعمال
الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهتان إلى الأمين العام
ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة لجورجيا لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم البيان الصادر عن وزارة خارجية جورجيا المؤرخ ٩
شباط/فبراير ٢٠٠٧ والمتعلق بقرار مجلس الأمن ١٧١٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٣ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في
إطار البند ٢٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيراكلي تشيكوفاني
القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (S/2007/15)، تؤكد وزارة خارجية جورجيا مجدداً أن جورجيا، بوصفها دولة مسؤولة وعضواً في المجتمع الدولي، تلتزم التزاماً دقيقاً بمقتضيات قرار مجلس الأمن ١٧١٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ والمتعلق بالحالة في أبخازيا بجورجيا، لاسيما فيما يتصل بوادي كودوري (أبخازيا العليا).

وتؤكد ما ورد أعلاه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا التي قامت بدوريتين في الوادي في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد تسنى استئناف الدوريات إثر العملية التي قامت بها قوات الشرطة الجورجية في الوادي واستهدفت إعادة استتباب القانون والنظام فيه. وتجدر الإشارة إلى أن الجانب الجورجي كان ملزماً، بموجب مجموعة متعاقبة من قرارات مجلس الأمن، بكفالة الأحوال الأمنية اللازمة بهذا الإقليم للسماح بالقيام بتلك الدوريات.

وبناء على البيانات الصادرة عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، لم يكشف في وادي كودوري إلا عن وجود أفراد من قوات الشرطة الجورجية. ويجدر التأكيد على أن عدد الأفراد المناط بهم إنفاذ القانون الذين جرى نشرهم هناك في تناقص تدريجي (من ٥٥٠ إلى ٢٧٠ فرداً)، ولا يوجد في الوادي إلا ما يلزم من الأفراد لحفظ القانون والنظام وكفالة الأحوال الأمنية المناسبة لسكان المنطقة.

ووفقاً لبيان بعثة مراقبي الأمم المتحدة الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لم تلاحظ الدورية أي نشر لأسلحة ثقيلة. إضافة إلى ذلك، فإن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين شهدوا بأنفسهم تدمير أسلحة وذخائر ضُبطت في أعقاب العملية التي قامت بها قوات الشرطة في وادي كودوري (أبخازيا العليا).

ويعيد الجانب الجورجي تأكيد استعداداه لمواصلة التعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وغيرها من الأطراف الفاعلة الضالعة في عملية السلام بغية التوصل إلى تسوية سياسية للصراع على أساس مبدأ السلامة الإقليمية لجورجيا داخل حدودها المعترف بها دولياً.